



بلاغ

حول توسعة مجال بث القنوات الإذاعية الخاصة

تبعاً لورود عديد المطالب المتعلقة بتوسيع مجال بث بعض الاذاعات الخاصة، وفي اطار الحرص على توازن المشهد الاعلامي السمعي البصري واحترام مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص بين مختلف القنوات الإذاعية الخاصة، تعلم الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري فتح الباب أمام كل الراغبين من مختلف الإذاعات لتقديم مطالب توسيع مجال بثها، وذلك بداية من 01 أوت إلى غاية 31 أوت 2016.

ويشترط في مطلب توسيع مجال البث أن يتضمن الوثائق التالية :

1. شهادة في براءة الذمة من الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي أو ما يفيد إبرام اتفاق مع الديوان لتقسيم المبالغ المتخلدة بذمة الإذاعة.
 2. القوائم المالية والنتائج المحاسبية لسنة 2015 مؤشر عليها من قبل مكتب مراقب حسابات .
 3. مخطط في كيفية تغطية المصاريف الاضافية المترتبة عن توسعة مجال البث ومصادر تمويل ذلك مع الوثائق المؤيدة.
 4. نسخة محينة من القانون الاساسي مرفقة بنسخة من السجل التجاري.
 5. وثيقة في تعديل البرمجة بما يستجيب لمشروع التوسعة.
 6. نسخة من الاتفاقية المبرمة مع المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.
 7. نسخ من عقود الشغل المبرمة مع الصحفيين.
 8. التزام باعتماد مراسلين جهويين في المناطق موضوع مطلب التوسعة.
- وستتولى الهيئة النظر في مطالب توسعة مجال البث التي استوفت الشروط سالفة الذكر وفقاً للمعايير التالية :

1. مدى استجابة الاذاعة للالتزامات الواردة في كراس الشروط والاتفاقية المبرمة مع الهيئة.
2. مدى استجابة البرمجة المقترحة لما يضمن متابعة مشاغل واهتمامات المستمعين الجدد المعنيين بطلب التوسعة.
3. ضمان مجال للمنافسة المشروعة والنزاهة حفاظاً على توازن المشهد الاعلامي السمعي البصري في مختلف مناطق الجمهورية.

عن مجلس الهيئة العليا
المستقلة للاتصال السمعي والبصري

الرئيس

النوري النجمي

